كان من الطبيعي ان يؤدي الاقتراب بين الحزبين، الشيوعي والاشتراكي، اللذين توصلا إلى التوقيع على برنامج مشترك سنة ١٩٧٢، إلى تطوير مواقف الحزب الاشتراكي إزاء القضية الفلسطينية. فقد نصّ هذا البرنامج، فيما يتعلق بالشرق الأوسط، على ما يلي: «العمل من أجل إعادة السلام والأمن إلى الشرق الأوسط، مع احترام حق كل دولة من دول المنطقة بالوجود، واحترام سيادتها، وخاصة دولة اسرائيل، وكذلك احترام الحقوق الوطنية للشعب العربي الفلسطيني»(٧).

وبفعل هذه العلاقة، وبفعل تطور النضال الوطني الفلسطيني، ذهبت بعض تيارات الحزب، وخاصة تيار «سيريس»، أبعد بكثير من موقف الحزب في تأييدها للقضية الفلسطينية، وكانت حرب تشرين الأول (اكتوبر) مناسبة لإظهار التمايز داخل الحزب حول القضية الفلسطينية. ففي الوقت الذي أصدرت فيه الهيئة الادارية للحزب بياناً في ١٣ تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٧٣، مؤيداً لاسرائيل، أصدرت فيدرالية باريس، التي يسيطر عليها تيار «سيريس»، بياناً مناقضاً لموقف الحزب، جاء فيه: «نأمل بعد وقف إطلاق النار أن تعيد اسرائيل مباشرة كل الأراضي التي استولت عليها، وإقامة دولة فلسطينية ذات سيادة مطلقة... وإذا كان الرأي العام قد تضامن مع اليهود بسبب ضحاياهم خلال الحرب، فإن مئات الألوف من الفلسطينيين الذين يعيشون في ظروف بائسة تشكل وصمة عار في جبين الانسانية. ان رفض اسرائيل المستمر للتخلي عن الأراضي التي احتلتها في عام ١٩٦٧، جعل المجابهة مع العرب أمراً حتمياً»(٨). وشكل التحاق تيار ميشال روكار بالحزب الاشتراكي، في أواخر سنة ١٩٧٤، دعماً لأنصار القضية الفلسطينية والقضايا العربية في داخل الحزب، حيث يدعو روكار إلى اتخاذ موقف متوازن من الصراع العربي – الاسرائيلي، كما انه يؤيد حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، ويدعو إلى دفع الحوار مع منظمة التحرير إلى مواقع متقدمة.

وخلال انتخابات الرئاسة الفرنسية في سنة ١٩٧٤، والتي كان ميتران قد التقى قبلها بفترة قصيرة، رئيس منظمة التحرير الفلسطينية، خلال زيارته للقاهرة في شباط (فبراير) ١٩٧٤، أعلن ميتران في حديث له مع صحيفة «الوطن» الكويتية «ان الحزب الاشتراكي يعتبر أن المشكلة الفلسطينية مشكلة سياسية وليست مشكلة لاجئين... وان السلام الحقيقي يستدعي الاعتراف بحق الشعب الفلسطيني بالوجود»(٩). وعشية الانتخابات الفرنسية الأخيرة، وبالرغم من المواقف المؤيدة لاسرائيل ولعملية كامب ديفيد، التي صدرت عن ميتران، بدر من الحزب الاشتراكي ومن أمينة العام، بادرتان إيجابيتان تجاه الحقوق الوطنية الفلسطينية. الأولى كانت في دعوة منظمة التحرير الفلسطينية، رسمياً، إلى المشاركة في مؤتمر الحزب الأخير الذي عقد في مدينة «ميتز»، وهو ما دفع حزب العمل الاسرائيلي، شريك الحزب الاشتراكي في الدولية الاشتراكية إلى تقديم احتجاج رسمي. والثانية كانت التصريحات التي أدلى بها ميتران واتخذ خلالها موقفاً مؤيداً لإقامة وطن فلسطيني يتمتع «بهيكلية دولة، ضمن حدود احترام المبادىء الدولية المبنية على حقوق الانسان، وحق الشعوب في حكم نفسها بنفسها». وحدد ميتران في هذه المقابلة، أهدافه السياسية في الشرق الأوسط بالتعابير التالية: «اعتراف اسرائيل بحق